"الإخوان الموحدون" بدلاً من "الإخوان المسلمين"

شاكر النابلسي

هلع الليبراليين الأقباط

تشهد حركة "الإخوان المسلمين" تطورات سياسية بالغة الأهمية، مما دعانا في الفترة الأخيرة ومن خلال مقالين : (هل يدخل الإخوان المسلمون القفص الذهبي؟ ٢٠٠٥/٦/١٢)، و (هل يأتي الإخوان المسلمون بالطوفان الأكبر، ٢٠٠٥/٦/١٥) إلى أن نطلق على زعماء الإخوان الذين يتبنون الفكر السياسي الواقعي الجديد بـ "الإخوان الجدد "New-Bros كعصام العريان (فكّ الله أسره) ومحمد السيد حبيب وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم. وباركنا حوارهم القائم أو المزعوم مع الغرب ومع امريكا، ما أدى إلى اثارة حفيظة بعض الكتاب الليبراليين الأقباط، الذين أصابهم الهلع والخوف من هذا التقارب بين الغرب وأمريكا من جهة، وبين الإخوان المسلمين الجدد من جهة أخرى. وكتبوا مقالات تبشر بفشل مثل هذا التقارب وعدم امكانية حدوثه أو توقع فائدة منه. وقالوا ما ملخصه أن هذا التقارب هو تغيير جلد سياسي مؤقت للوصول إلى كراسي الحكم. وأن الذين يبشرون به هم من الليبراليين الحالمين الواهمين الذين لا يقرأون التاريخ جيداً. وقالوا: "لأن إخواننا الليبراليين الحالمين يعرفون ذلك، يدخلون الحلقة الثانية من مسلسل المغالطات، ويبدأون في مغازلة الإخوان المسلمين، علهم يقتنعون بتغيير خطابهم، بما يكفل لهم الالتحاق بالدائرة الليبرالية". ولم ينتقد من غير الليبراليين الأقباط هذا التقارب، بين حركة الإخوان والغرب وأمريكا. وكان مبعث هذا الهلع وهذا الخوف لدى الليبراليين الأقباط، أن الإخوان المسلمين أطلقوا على أقباط مصر "ذميي"، وطالبوا باخراجهم من الجيش، كما نادى مرشد الإخوان الراحل مصطفى مشهور، وسوف يعاملون معاملة الذميين في العصور الإسلامية الغابرة، ويدفعون الجزية وهم صاغرون، فيما لو تقلد الإخوان الحكم في يوم ما في مصر. فكان هلع وخوف الليبراليين الأقباط مبرراً ومفهوماً. وإن كان فيه من الفزع أكثر مما فيه من الواقعية السياسية، حيث لم تعد أحكام الخلافة الإسلامية واردة الآن فيما لو تسلم الإخوان المسلمون الحكم في مصر، أو في غيرها من البلدان العربية. وما هي إلا شعارات كان الإخوان يطلقونها لكسب الشارع الإسلامي المتشنج، الذي تقوده غرائزه الدينية أكثر مما تقوده واقعيته السياسية. وما شعور أقباط مصر بالفزع والخوف من هذه الشعارات الحمقى، غير كوابيس واضغاث أحلام تراكمت على مدى ثمانين عاماً تقريباً ، منذ نشأت حركة الإخوان ١٩٢٨ إلى الآن.

الإخوان الجُدد: الأقباط مواطنون لا ذميون

ولتأكيد ما قلناه، قالت الأخبار ("الشرق الأوسط" ٢٠٠٥/٧/٣) أن الدكتور محمد حبيب، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، قال، إن الجماعة بصدد التجهيز لبرنامج سياسى شامل، يحمل رؤية الجماعة في جميع المجالات (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية). وأضاف حبيب، أن خبراء من خارج الجماعة، يشاركون في وضع البرنامج. وأشار، إلى أن البرنامج الجديد يتضمن ورقة خاصة حول الموقف من الأقباط (قال إن الجماعة، قد تسارع بإصدارها بشكل منفرد قريباً)، تقر بأن مفهوم الذمة مفهوم تاريخي، لم يعد قائماً الآن، وتعترف بمفهوم المواطنة الشامل للأقباط والمساواة الكاملة بينهم المسلمين.

وقد سبق لفهمي هويدي أحد منظري الإخوان البارزين، أن كتب كتاباً بعنوان (مواطنون لا ذميون) منذ ست سنوات (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩) شرح فيه موقف الإسلام السياسي من أقباط مصر. وقال فيه، لا يستطيع أحد ان ينكر أن ثمة أزمة ثقة تشوب العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين . وأن هذه الأزمة محصلة لتراكمات كثيرة ، تاريخية ومعاصرة ، بعضها تم بطريق المصادفة والخطأ ، وبعضها وقع عمداً وبسوء قصد .وأن غاية ما يطمح إليه كتابه هو أن يسهم مع ما سبقه من كتابات –في إضاءة الطريق أمام أبناء هذه الأمة ، مسلمين وغير مسلمين ، ليتبينوا بوعي مواضع خطاهم ، ويلملموا شتاتهم المبعثرة ، وطاقاتهم المهدورة ، تكريساً لأواصر المودة والرحمة ، وانطلاقا نحو مستقبل يسع الجميع ، ويسعد فيه الجميع .

"الإخوان الموحدون"، بدلاً من "الإخوان المسلمين"

بما أنني من الليبراليين الحالمين، كما وصفني أحد الأصدقاء من الليبراليين الأقباط، فقد طاب لي الحلم واستطاب، وجعلني أتصور اليوم القريب الذي يتولى فيه الإخوان المسلمون الحكم في مصر بعد أن يكونوا قد قاموا بالاصلاحات السياسية الجمة المطلوبة منهم، التي سوف تكفل لهم حكم مصر بالتأكيد، ومن هذه الإصلاحات:

١- اعلان الولاء والبراء الليبرالي. وهذا يعني أن تعلن جماعة الإخوان المسلمين براءتها من كل فكر ديني متطرف وعلى رأس هذا الفكر كل فكر سيد قطب الذي تحفظ عليه كثير من قادة الإخوان المسلمين. كما يعني هذا الولاء للفكر الليبرالي، الإيمان المطلق بالديمقراطية والتعددية وفصل الدين عن الدولة، والسياسة عن الدين ورفض اقامة دولة دينية والالتزام بالدولة المدنية، كما سبق ان قال محمد السيد حبيب عضو مكتب الارشاد في مصر، وعلم من أعلام " الإخوان الجُدد " New-Bros الذي قدم شعارات سياسية حداثية وليبرالية جديدة للإخوان في مقابلة صحفية على موقع (الإخوان المسلمون) في الانترنت في ٢٠٠٤/٢/٢٨ . وهو ما أكده عصام العريان بقوله: (دعني أقول بمنتهى الصراحة إن الدولة الدينية الوحيدة في العالم هي الدولة الصهيونية. ودعني أقول نقطة واضحة ومحددة، هي أن الفكر الإسلامي لم يعرف مفهوم الدولة الدينية " (مقابلة صحفية مع سامح سامي، موقع "شفاف الشرق الأوسط " ، ٢٠٠٤/٨/١٤).

٢- الولاء في معاملة جميع المواطنين من مسلمين وغير مسلمين كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. واعطاء المرأة حريتها ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات أيضاً. والبراء من التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الطائفة أو المذهب.

٣- كنا نريد من الإخوان المسلمين أن يعلنوا عن اسم جديد واقترحنا أن يكون "الإخوان المصريون" بدلاً من "الإخوان المسلمين"، ويفتح باب العضوية للأعضاء المسلمين وغير المسلمين كما فعل حزب الوفد المصري الليبرالي الذي رفع شعار التضامن بين الهلال والصليب في ثورة ١٩١٩، وكان أبرز أعضائه الزعيم القبطي مكرم عبيد وغيره من الأقباط الذين برز منهم زعماء سياسيون، ورجال أعمال كبار، ورؤساء وزارات ورئيس للبرلمان ووزير للحربية والخارجية والمالية وغيرها من الحقائب المهمة. وانتشروا في الأحزاب وشاركوا في الاستقلال، ودشنوا نهضة تعليمية وشيدوا مدارس للبنات فى خطوة غير مسبوقة . وأسسوا الجرائد والمجلات وافتتحوا المنتديات وأسسوا الجمعيات ، حتى أن أقدم جمعية مدنية في مصر هي جمعية قبطية. ولكن، بما أن "جماعة الإخوان المسلمين " حزب منتشر في العالم العربي كله، فنقترح أن يطلق عليهم "الإخوان الموحدون" بدلاً من "الإخوان المسلمين" لكي يكونوا حزباً لكل أديان التوحيد في العالم العربي. فتقوى جبهتهم، وتتسع، وتعرض. ولكي ينالوا دعماً قبطياً ومسيحياً كبيراً في العالم العربي يؤهلهم مستقبلاً لأن يتولوا السلطة في أكثر من بلد عربي وليس في مصر فقط. ويقضون بذلك على تعصب المذهبيين والطائفيين والمتأسلمين المتشددين.

٣- فتح الباب أمام المرأة المسلمة والمسيحية لكي تتولى مناصب سياسية مرموقة في الحزب الجديد مثلها مثل الرجل في الحقوق والواجبات.

٤- الكف عن انتخاب المرشد العام من قبل ١٥ عضواً (أهل الحل والعقد) فقط من المصريين، ليكون مرشداً لجميع جماعات الإخوان المسلمين المنتشرين في جميع أنحاء العالم. وأن يجري انتخاب المرشد العام من جميع الأعضاء كما ينتخب أي زعيم حزبي في الغرب. وبهذه الخطوة يحقق الحزب الجديد (الإخوان الموحدون)، أول خطوة من خطوات الوحدة السياسية العربية، عندما يجري انتخاب المرشد العام من قبل جميع قواعد وقيادات الجماعات في العالم العربي.

فهل ينتهز الإخوان المسلمون هذه اللحظات التاريخية، ويقومون بثورة بيضاء، كما وعد أكثر من عضو بارز من "الإخوان الجدد"، ويقدمون للعالم العربي حزباً قوياً ومتماسكاً وتقدمياً ، يمثل الأكثرية المطلقة في الشارع العربي من دون ريب أو شك. أم أنهم سيبقون سياسيين مناورين، لا هم لهم إلا التقدم خطوة أو خطوتين من كراسي الحكم مقابل التنازل عن الشعارات القديمة. نأمل أن لا يكون الأمر كذلك، في ظل هشاشة باقي الأحزاب العربية، وتفككها وذهاب ريحها.

Shakerfa@worldnet.att.net

الإعلام والإرهاب

ديفيد إيلشتاين
عن: أوبن ديموكراسي

> لم تكن هجمات ١١ أيلول على مركز التجارة العالمي والبنتاغون ، بالنسبة لبعضهم ، سوى هجوم على النموذج الغربي للديموقراطية. والمفارقة ، ان هذا التفسير لأحداث أيلول قد أثار جملة من الردود التي شكلت للكثير من المدافعين عن الحريات المدنية تهديداً خطراً للديموقراطية ، يفوق ما أحدثته هجمات الإرهابيين نفسها. لقد وجد المراسلون والصحفيون أنفسهم في مرمى النيران ، وذلك لتطلّع كلا الجانبين إلى دفاع وسائل الإعلام عن وجهة نظره.

كان المنعطف الحاد الذي قامت به الحكومات الغربية بعد ١١ أيلول، أحد أسباب الهشاشة الشديدة لموقف وسائل الإعلام، إذ لم تتوفر حتى ذلك التاريخ سوى رغبة ضئيلة بالاعتراف، ناهيك عن تبني، الفكرة القائلة إن الهجمات على الأهداف الغربية (قواعد، سفارات، منشآت عسكرية) تتبدى بأشكال متناسقة وتستلهم مصدراً عدائياً محدداً. إن أسباب ذلك مفهومة، إذ لم ترغب الحكومات في الإيحاء الأحداث تجري خارج سيطرتها. لقد فضلوا تصنيفها على أنها أعمال عنف عشوائية أو أعراض للصراع على السلطة في العالم الأقل تحضراً، على الاعتراف بأن هذه الهجمات قد تكون رداً على السياسات الغربية.

وفي هذا السياق، تم تشجيع وسائل الإعلام على النظر إلى الأحداث الإرهابية بصفتها ذات طابع محلي لا عالمي. إنه نزاع داخلي لا دولي، وخارج أية أدوات عقلانية للرد. وبسبب طبيعتهم لم يكن التفاوض مع الإرهابيين مطروحاً، فقد كانوا بلا مطالب سياسية متماسكة أو أن مطالبهم تقع خارج النطاق الديمقراطي.

بعد ١١ أيلول تغيرت صورة الولايات المتحدة تحديداً (والمملكة المتحدة بدرجة أقل) بصورة دراماتيكية، إذ ارتقى "الإرهاب" إلى المستوى الذي احتاج ردوداً حربية، واستنفاراً للسلطات الحكومية إلى مستوى أزمنة الحروب. وهذا ما وافق الحكومة الروسية التي كانت وما زالت تواجه تمرداً منفلتاً في الشيشان، وجعل المبادرة بالهجوم على أفغانستان مفهومة. وقد تمثلت استجابة وسائل الإعلام بتأييد ذلك إلى حد كبير.

من جهتها اعتادت الحكومات البريطانية، خلال مواجهتها تمرد الجيش الجمهوري الأيرلندي في السبعينيات والثمانينيات، مهاجمة وسائل الإعلام لمحاولتها مناقشة "أهداف" الموسومين بالإرهابيين، بحجة عدم إعطاء الذين يقومون بأعمال وحشية ضد السكان المدنيين ما دعاه أحد الوزراء "أوكسجين الدعاية". وبالمثل كان أي تساؤل جدي حول إجراءات الدولة، في حملتها المناهضة للجيش الأيرلندي، يوصم بالخيانة.

من هنا اندفع البرلمان البريطاني، في بداية حملة تفجيرات الحانات في برمنغهام بتشرين الثاني ١٩٧٤، إلى إصدار "قانون حظر الإرهاب" (الذي قدم كإجراء مؤقت، تم تجديده في السنوات اللاحقة بالحد الأدنى من حقوق المعتقلين بتهم إرهابية، مما أدى إلى سلسلة من الانتهاكات المشهودة للعدالة، والتي لم يصحح بعض منها على مدى نحو عقدين، إلا بعد ضغط وسائل الإعلام الملح.

ونشاهد اليوم الاستجابة نفسها تجاه الأحداث المدمرة في الولايات المتحدة وبريطانيا. فحملة أفغانستان رافقها تقييد للحقوق المدنية محلياً، في حين يجب على الديمقراطية، كما أخبرونا، أن تدافع عن نفسها. وهكذا شددت الدولة من سلطات الرقابة والاعتقال والاحتجاز والسرية.

وفي البدء فسحت وسائل الإعلام المجال للسياسيين نتيجة تراجعها المذعور خلف المشاهد المروعة. واندرج شعار "الحرب على الإرهاب" في النشرات الإخبارية التلفزيونية في الـ BBC بمقدار بروزه على فوكس نيوز. وبدا الدفاع عن الحريات في الوطن نافلاً عندما تم إعلامنا عن معامل السارين، وخلايا الإرهابيين والإسلاميين المتطرفين الذين يهددون بخسائر بشرية كبيرة، هذا إذا لم نقل يهددون أسلوب حياتنا برمته.

وقرر عدد من المطبوعات ومراكز البث، مع وعيها بقيام السياسيين بالعزف على أوتار المشاعر العامة عبر خطاباتهم الحربية ومن خلال عدم تأكدهم من الحقائق نفسها، أن تعتمد خلاصات المصادر "الموثوقة" كما هي.

وكان من النادر أن تتحدى صحيفة أو قناة تلفزيونية تدفق التأكيدات المتواصل حول التهديد الذي يشكله العراق على الولايات المتحدة وبريطانيا، ناهيك عن الشرق الأوسط. والغالبية تجاهلت الاعتراف "البهيج" للرئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعالون، بأن القلق لم يساوره حيال العراق على الرغم من قربه الشديد. وأخذ بعض الناشرين قصة سعي العراق للحصول على اليورانيوم من النيجر على محمل الجد، وذلك بعد وقت طويل من إظهار البيّنة على عدم موثوقيتها.

ولعدة أسابيع بعد غزو العراق، تعرضت الـ BBC بعد إثارتها الشكوك المتعلقة بتكامل الملف الحكومي الصادر قبل ٦ أشهر من الغزو، إلى حملة تشويه وزارية تجاوزت كل ما عرفته سابقاً خلال نحو ثمانين عاماً من العمل الصحفي.

وبعد اقتناع الغالبية العظمى من ممثلي وسائل الإعلام بصيغة "إلحاقهم" بالقطعات، خلال الحملة على العراق، بدأ كبار ضباط الجيش الأمريكي يشككون بدور وسائل الإعلام في تقويض الأنشطة العسكرية، من خلال تقاريرهم المفتوحة التي نشرت بعد الحرب. وقام نقاد وسائل الإعلام، من جهة أخرى، بتبويب الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة التي اقترفها بعض من أكبر ثقات مقدمي أخبارنا خلال تغطية غزو العراق. واعتذر بعض المتهمين، بينما فضل آخرون الرد من خلال الموازنة في نشر التقارير المؤيدة للحكومة، وتلك التي تفند الافتراضات المسبقة لمفهوم "الحرب الشاملة على الإرهاب".

وهكذا تتمكن الـ BBC من نشر الوثيقة الدرامية المخيفة عن مخاطر القنبلة النووية القذرة، وتعرض بعدها سلسلة وثائقية بعنوان "سلطة الكوابيس" التي أخرجها آدم كيرتس، وهي تكشف، ما بين أشياء أخرى، عدم قدرة القنبلة القذرة على قتل أحد، ناهيك عن عموم السكان.

مع ذلك، تعرضت فرضية كيرتيس، التي تفترض المبالغة بتماسك القاعدة، والتهديد الداخلي لبريطانيا والولايات المتحدة، للتحدي بالهجوم المروع على مدريد في آذار ٢٠٠٤، وواصلت وسائل الإعلام، في سياق هذه الأحداث، نشر التصريحات المتكررة لأصحاب السلطة عن حتمية المزيد من هذه الهجمات.

وقد أدى ذلك بدوره إلى تشكيل مناخ موات للمزيد من تآكل الحريات المدنية المتمثلة بالإعلان عن خطط تتعلق بالاحتفاظ الطويل بموقوفي غوانتانامو من غير محاكمة. ووقع على عاتق الهيئة القضائية، وهي المحكمة العليا في الولايات المتحدة والإطار التشريعي لمجلس اللوردات البريطاني، وضع القيود على مثل هذا التوسع في صلاحيات السلطة التنفيذية. وأعلن ثمانية قضاة من أصل القضاة اللوردات التسعة عن فداحة التهديد، الذي يمثله الاعتقال الاعتباطي من دون محاكمة للأجانب المشتبه بهم في بريطانيا، للحريات على ما يفترض بالإرهاب أن يقوم به.

وعلى خلاف الهيئة القضائية، لاتزال وسائل الإعلام مرتبكة في تحديد دورها. وهي تتردد، تحت تأثير ردة الفعل العاطفية لأحداث ١١ أيلول وبالي ومدريد، في مواجهة رغبة السلطة التنفيذية في توسيع صلاحيتها، حتى أن بعض رؤساء تحرير الصحف يظاهرون هذه الرغبة. مع ذلك، فإن الديموقراطية (والعدالة) اليوم بأمس الحاجة إلى تقاليد وسائل الإعلام الحرة في الدفاع عنها. إن نفور وسائل الإعلام من تبني هذا الدور في مواجهة الرأي العام، الذي تسيره القيادات السياسية، ناجم عن الخراب الذي أحدثته الهجمات الإرهابية فينا جميعاً.

إدارة بوش تحتاج الى استراتيجية شاملة ومستقبلية

حرب ضد الإرهاب أم حرب ضد التطرف؟

عن: تقرير واشنطن

في جلسة خاصة بواشنطن عقدها أعضاء لجنة التحقيقات الخاصة بهجمات ١١ أيلول، تم منذ عدة أيام الإعلان عن إقامة سلسلة من جلسات الاستماع طوال اشهر الصيف لمناقشة وتقييم حالة البلد الأمنية واستعداده لمواجهة أي هجوم إرهابي آخر. وعلى الرغم من انتهاء عمل اللجنة رسميا بإصدار تقريرها الشهير في العام الماضي، قرر أعضاء اللجنة العشرة (نصفهم من الديمقراطيين والنصف الآخر من الجمهوريين) أن يستأنفوا مهمتهم في تقييم ما تحقق وما لم يتحقق من التوصيات التي تقدموا بها للإدارة والكونغرس. وتعمل المجموعة حاليا من خلال جماعة أو مؤسسة خاصة غير حكومية تسمى "برنامج النقاش العام The Public Discourse Project".

وتسعى من خلال الخبرة التي اكتسبتها والصلات التي أوجدتها خلال التحقيقات أن تقدم النصيحة والمشورة لأصحاب القرار. وستقوم المجموعة بتقديم طلب للبيت الأبيض لضمان تعاونه في المرحلة المقبلة.

وحسبما أعلنته المجموعة الجديدة فإنها تنوي عقد ثمانية لقاءات أو جلسات مفتوحة لمناقشة جهود الحكومة الأمريكية في محاربة الإرهاب. وفي الجلستين اللتين تم عقدهما حتى الآن (في السادس والثالث عشر من حزيران الماضي) تم توجيه الانتقاد لمكتب التحقيقات الفيدرالية FBI لأنه، حسب وصفهم، فشل في تطوير نفسه مع احتياجات ومتطلبات مرحلة ما بعد هجمات ١١ أيلول، وافتقار هذا الجهاز الأمني الى برامج تدريب متطورة للأفراد العاملين فيه، كما إنه غير قادر على جذب عناصر بشرية استخبارية مؤهلة للقيام بمهمات صعبة وضرورية في هذه المرحلة. فضلا عن ذلك، تبين أن أخطاء فظيعة قد حدثت في تطوير برنامج الكمبيوتر الخاص بال FBI، على الرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لهذا التحديث. وكما قال أعضاء اللجنة فإن هذه الأمور كافة تكشف عجز الـ FBI وأخطاءه المتتالية، وبالتالي ضرورة إصلاحه. وذكرت جيمي غروليك عضو اللجنة أن استئناف المناقشات وتقييم الأوضاع ضروري، لأن هناك اعتقادا سائدا وشعورا عاما بأنه طالما تمت الموافقة على تشريع ما يخص مشكلة ما، فإن المشكلة قد تم حلها. وأضافت غروليك "أننا نأمل عبر استئناف المناقشات أن نجذب من جديد انتباه الرأي العام". وهناك ثلاثة أهداف أساسية لدى أعضاء اللجنة في غضون هذه الفترة هي:

الأول: يتعلق بالضغط على الكونغرس الأمريكي، بمجلسيه الشيوخ والنواب، لتبني توصيات التقرير النهائية التي يبلغ عددها ٤١ توصية، تغطي مجالات العمل الإستخباراتي، ومشاركة المعلومات بين أجهزة الحكومة المختلفة وتأمين الولايات المتحدة، فضلا عن توصيات تتعامل مع استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية. ومن المعروف أن الكونغرس الأمريكي قد عقد ٢٢ جلسة استماع للنظر في تقرير الحادي عشر من أيلول وتوصياته.

الثاني: العمل على التواصل مع الشعب الأمريكي من خلال وسائل الإعلام المختلفة والجامعات والغرف التجارية والتجمعات في مختلف أشكالها من أجل حث المواطنين الأمريكيين على الضغط على ممثليهم في الكونغرس لتبني توصيات التقرير.

الثالث: العمل مع العديد من الجهات الحكومية الأخرى بخلاف الكونغرس، مثل البيت الأبيض والوزارات المختلفة، من أجل تطبيق التغييرات المقترحة في شأن عمل أجهزة الاستخبارات ومشاركة المعلومات. فالكثير من التوصيات قد تصبح سارية المفعول إذا قرر الرئيس أخذ المبادرة على عاتقه، مثلما فعل عندما أوجد منصب مدير وكالة الإستخبارات الوطنية.

وقد تولّت اللجنة مهمة التحقيق في أحداث ١١ أيلول، وأصدرت تقريرا حمل عنوان "الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة"، تكون من ٥٧٥ صفحة وصدر العام الماضي. وكانت الإدارة الأمريكية قد وفرت للجنة التحقيق ٢,٥ مليون صفحة من الوثائق، ولبت ٥٠٠ طلب عن إمدادها بمعلومات، فضلا عن إجرائها ٩٠٠ مقابلة، من ضمنها تلك التي أجريت مع الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني. وأصبح التقرير، منذ صدوره العام الماضي، على لائحة الكتب الأكثر مبيعا في الولايات المتحدة.

ويأتي هذا التوجه إثر استئناف المناقشات حول مرحلة ما بعد ١١ أيلول في وقت صدرت فيه دراسة جديدة بعنوان "الإستراتيجية الأمريكية بعد ١١ أيلول: تقييم عام"، تضمنت تقييما لإستراتيجية أمريكا في تلك المرحلة. والدراسة صدرت عن الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي وكتبها ستيفن بيدل. ولعل أبرز ما جاء في هذا التقييم الصادر عن مصدر مرموق للدراسات الإستراتيجية والعسكرية أن إدارة بوش، برغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على خوضها الحرب على الإرهاب، فشلت في تعريف الهدف من هذه الحرب بشكل محدد. وقد أدى عدم وجود إستراتيجية شاملة إلى نتائج سلبية وغير متوقعة، مثلما هي الحال في استمرار وتزايد أعمال المقاومة المسلحة في العراق.

ويرى التقرير المكون من ٥٠ صفحة أن من ضمن أهم الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها هو السؤال الخاص بالنتائج المرجوة التي يجب أو يمكن تحقيقها في مواجهة ما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي"، وهل الولايات المتحدة تسعى الى خفض مستوى الإرهاب الحالي إلى ما كان عليه قبل ١١ أيلول٢٠٠١م، أم أنها تسعى الى منع عمل إرهابي آخر في المستقبل، قد يكون أكثر شراسة، وقد توظف فيه أسلحة الدمار الشامل. ويرى كاتب الدراسة أن أصحاب القرار في الولايات المتحدة يواجهون خيارا صعبا وأنهم أمام قرار حاسم يجب أن يتخذوه في أقرب فرصة. ثم إذا كان الهدف هو القضاء على تنظيم القاعدة والحد من المنضمين الجدد إليه، فإن على أصحاب القرار الأمريكي أن يضاعفوا الالتزام الأمريكي ببناء الدولة في العراق، والجهود التي تبذل لاحتواء الأخطار المقبلة في المنطقة أيضا.

ويرى كاتب الدراسة أن الولايات المتحدة فشلت في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق هدفها المعلن بنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، وأن الإدارة عليها أن تقرر بسرعة ما ستفعله بخصوص الموارد المالية، وهل يستمر تخصيصها للعمليات العسكرية والوجود العسكري في المنطقة، أم أنها ستوجه إلى مشروعات وبرامج إصلاح اقتصادية وسياسية. ويشير كاتب الدراسة إلى أن كل خيارات أمريكا في المنطقة، سواء أكانت متعلقة بمواجهة الأخطار أم بمحاولة احتوائها فقط، هي خيارات محفوفة بالمخاطر.

وبينما كانت هذه الدراسة الإستراتيجية موضع اهتمام الدوائر السياسية والعسكرية في واشنطن، نقل عن مصادر مسؤولة بمجلس الأمن القومي أن استراتيجية البيت الأبيض لمكافحة الإرهاب، والتي سوف يتبناها المجلس في المستقبل القريب، سوف تركز أكثر على التطرف الإسلامي وليس على الإرهاب، وأن الحرب التي وصفت في السنوات الأخيرة بـ "الحرب على الإرهاب" قد توصف قريبا بـ "الحرب على التطرف". وذكرت مجلة "يو أس نيوز US NEWS" الأمريكية أن هذه الخطوة تبين أن المسؤولين الأمريكيين بعد نحو أربع سنوات من هجمات ١١ أيلول توصلوا أخيرا لتحديد وتعريف من هو العدو. ونقلت المجلة عن مسؤول كبير في الأمن القومي الأمريكي أن "الإرهاب هو الوسيلة... وليس العدو".